



 [article55egypt](https://www.facebook.com/article55egypt)

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات
تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر
خلال الفترة من 1 أكتوبر حتى 31 أكتوبر 2025



الشبكة المصرية
لحقوق الإنسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

نجدة لحقوق الإنسان
Najda Human Rights

نجدة

المادة (55) من الدستور المصري:

«كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لاثقة إنسانياً وصحياً...».

مستجدات الواقع المصري في أكتوبر 2025

شهد شهر سبتمبر 2025، موجة من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي عكست استمرار وجود أزمات داخلية ظاهرة مع تعقد المشهد الإقليمي المحيط بها، استضافت مصر قمة دولية في شرم الشيخ يوم 13 أكتوبر 2025 بعنوان «قمة السلام في غزة» (Gaza Peace Summit 2025)، برئاسة مشتركة بين الرئيس المصري والرئيس الأمريكي، بحضور أكثر من 20 قائداً دولياً لبحث إنهاء الحرب في غزة، وقد وقع اتفاق لإنهاء الحرب التي استمرت لأكثر من عامين وراح ضحيتها العديد من الأطفال والنساء والشباب والشيوخ ودمرت البنية التحتية لمدينة غزة، وهناك خروقات لوقف إطلاق النار تتم من حين إلى آخر. وتم ادخال العديد من المساعدات بعد منعها لأشهر عديدة وتجويع متعمد للشعب الفلسطيني وهو ما كان له تأثير مباشر على مصر سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية.

وعلى الشأن الداخلي بدأت عملية قبول أوراق الترشح لانتخابات مجلس النواب المصري وتم استبعاد العديد من المرشحين كلهم يمثلون تيار معارض وكتب بعض الكتاب أن انتخابات مجلس النواب «لا معارضة، هي قائمة وحيدة، وسوف تكسب» مما يؤكد استمرارا عملية الانسداد السياسي.

كما عقدت مصر قمة ثنائية مع الاتحاد الأوروبي، حيث اجتمع الرئيس المصري مع رئيس المجلس الأوروبي ورئيسة المفوضية الأوروبية لبحث سبل التعاون السياسي والاقتصادي، والهجرة، والتحديات الإقليمية مع مطالبات عدة من المنظمات الحقوقية للاتحاد الأوروبي بمراجعة ملف العلاقات الاوربية بمصر في ظل الانتهاكات لحقوق الإنسان داخل مصر.

على الصعيد الاقتصادي، بدأت مصر في الاستعداد لافتتاح متحف مصر الكبير (GEM) قرب الأهرامات بمحافظة الجيزة وهو مشروع ضخم يستعرض آلاف القطع الأثرية ويُعدّ علامة ثقافية وسياحية كبيرة. وقامت بالإعلان عن هذه الاستعدادات من الناحية الأمنية والناحية الشكلية والفنية وتم الإعلان عن استعدادات أمنية واسعة لافتتاح المتحف، بما في ذلك تأمين محيطه والطرق المؤدية إليه استعداداً للحضور وقد لاقى أيضاً انتقادات لعدم الشفافية في التكاليف الخاصة به وعبئها على الاقتصاد المصري في ظل أوضاع معيشية صعبة تتأثر بها الاسر في مصر، وقد أعلنت وزارة التخطيط ارتفاع الدين الخارجي 5.4% خلال العام المالي 2024 / 2025 مسجلا 161.23 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي، كذلك سجل معدل التضخم في مصر تراجعاً طفيفاً خلال سبتمبر لكنه بقي فوق التوقعات مع ارتفاع أسعار الخضروات بنسبة 12.3% والإيجار المحتسب للمسكن 12% إضافة إلى زيادة أسعار الفاكهة والمنتجات الشخصية وخدمات المستشفيات ما يؤكد استمرار الضغوط المعيشية.

وعلى الصعيد الحقوقي استمرت المحاكم في نظر العديد من القضايا التي احيلت اليها من نيابة امن الدولة وتحتوي على اعداد كبيرة من المحبوسين احتياطيا بعضهم تجاوزت مدة حبسه أكثر من خمسة أعوام كاملة واغلب الاتهامات تتعلق بنشر آرائهم على شبكات التواصل الاجتماعي تم مسمي جريمة نشر اخبار كاذبة.

كذلك تم الحكم على الخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق بالحبس لمدة خمس سنوات لاتهامه بنشر اخبار كاذبة في محاكمة شابه البعد عن معايير المحاكمات العادلة كما وانه التهمة تتعلق برأي ابداه على صفحته الشخصية وفي مقالات تتضمن آراءه.

كما رصدنا قيام قوات الأمن المصرية بالقبض على الصحفية صفاء الكوريجي، للمرة الثانية بعد الإفراج عنها في فبراير من العام الماضي بسبب نشرها وقائع فساد.

كذلك رصدنا قيام قوات الأمن المصرية بالقبض على الباحث والصحفي، هاني صبحي، وعلى خلفية منشورات نشرها عبر صفحته على فيسبوك.

وعلى الصعيد التشريعي تم العمل بـ قانون العمل رقم 14 لسنة 2025 اعتباراً من 1 سبتمبر 2025، ويُطبّق على المنازعات العمالية ابتداءً من 1 أكتوبر 2025 إلا أن هناك ملاحظات بأن التنفيذ لا يزال محلّ تساؤل، وأن التشريعات وحدها لا تكفي ما لم ترافق مع إنفاذ فعلي وأن هذه الإصلاحات تبدو سطحية ولا تغلّب التنفيذ على الورق كذلك أحد التحدّيات قوة النقابات المستقلة، وكيفية تمثيل العمال بشكل فعلي في ظل تغيّرات سوق العمل والإصلاحات الاقتصادية

وعلى الصعيد العمالي أعلن صحفيي جريدة الوفد خطوة تصعيدية ضد إدارة الحزب، والدخول في اعتصام مفتوح من داخل مقر الوفد لحين الاستجابة لمطالبهم وتطبيق الحد الأدنى للأجور، كذلك تنظيم عدد من موظفات الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، من مختلف محافظات مصر، وقفة احتجاجية أمام مقر الهيئة بالقاهرة، مطالبين بتوفير بيئة مناسبة للعمل، وتنفيذ الأحكام الصادرة بأحقية الموظفين والموظفات بالتثبيت في هيئات عملهم، وقد نظم عمال وعاملات النادي الأهلي في فروع الشيخ زايد والتجمع ومدينة نصر، وقفات احتجاجية متزامنة، وذلك للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور. كما رصدنا قيام جهاز الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية المصرية في محافظة أسوان، باستدعاء 10 عمال من مصنع سكر إدفو، أحد مصانع شركة السكر والصناعات التكاملية التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية اتباعاً لأساليب التهيب التي تمارسها السلطات الأمنية بحق العمال حين المطالبة بحقوقهم. كما رصدنا تنظيم عمال الأمن بـ "مدينتي" إحدى مشروعات شركة الإسكندرية للإنشاءات، التابعة لمجموعة طلعت مصطفى، وقفة احتجاجية طالبوا خلالها بزيادة الرواتب والبدلات، كما رصدنا إضراباً شاملاً لنحو 1500 عامل بشركة القناة للمراسي والإنارة التابعة لهيئة قناة السويس يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2025. ويأتي الإضراب استجابة للوائح الداخلية المعتمدة حديثاً من قبل مجلس إدارة الشركة والتي أدت إلى تخفيض أسهم أرباح العمال بنسبة 25%، وقد قامت قوات الأمن بحاصر مباني الشركة بسرعة وفرضت حظراً مشدداً وتمنع الموظفين الإداريين من الإضراب. رفضت إدارة الشركة الدخول في حوار مع العاملين حتى يتم إلغاء الاعتصام واستئناف العمليات.

على الصعيد الحقوقي للمحبوسين والسجناء بمصر «لجنة العدالة» ترصد 1419 انتهاكاً في تقريرها نصف السنوي (يناير - يونيو 2025) داخل مراكز الاحتجاز من ضمنهم 18 حالة وفاة، مع استمرار الأوضاع داخل لسجون ومراكز الاحتجاز كما هي من سوء دون أي تحسين يذكر.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية أكتوبر 2025

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر أكتوبر 2025 الانتهاكات التالية:-

أربع حالات وفاة داخل مقار الاحتجاز المصرية، أول هذه الوفيات / خليل محمد أبو هبه من سكان مدينة المحلة الكبرى داخل قسم شرطة ثالث المحلة نتيجة ادعاء تعذيب وحشي تعرض له أثناء احتجازه.

ثاني هذه الوفيات / أحمد حامد بشندي البالغ من العمر 68 عامًا. توفي في سجن أبو زعبل وهو من قرية طوخ بمحافظة القليوبية، وهو موظف سابق بمجلس المدينة وقد تعرض لوعكة صحية مفاجئة قبل وفاته جرى على إثرها نقله إلى مستشفى بدر حيث تبين إصابته بانسداد معوي حاد ثم فارق الحياة، يذكر أنه تم اعتقاله العام الماضي أثناء سفره للسعودية لأداء مناسك العمرة وتم إيقافه في مطار القاهرة وحبسه في القضية رقم 185 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا.

ثالث هذه الوفيات / مصطفى طه البالغ من العمر 36 عامًا والموظف بوزارة التموين داخل حجز قسم شرطة المرج بالقاهرة يوم الأحد 5 أكتوبر 2025 بعد أيام من احتجازه على خلفية حكم غيابي في قضية مشاجرة مرتبطة بنزاع عائلي.

رابع هذه الوفيات / صالح عايد ربيع، توفي داخل سجن المنيا، بعد أن انتشر مرض السرطان في جسده خلال ثمانية أشهر، دون أن يتلقى أي رعاية أو علاج مناسب داخل السجن، رغم طلبات نقله إلى مستشفى متخصص، صالح كان قد اعتُقل منذ يناير 2014 على خلفية قضية تتعلق باقتحام قسم حلوان». وهو أب لثلاثة أبناء، وبعد وفاته، تم تسليمه لأهله بعد يومين، ورفضت السلطات أن يصلوا عليه، ليُدفن في الساعة الثالثة فجرًا.

رصدنا أيضا وقوع اشتباكات داخل سجن المنيا شديد الحراسة، وذلك عقب قيام قوات الأمن بمحاولة إجبار عشرات المعتقلين السياسيين على الخروج من زنازينهم تمهيدًا لترحيلهم قسرًا إلى سجن الوادي الجديد، المعروف بين المعتقلين وأسرهم بسجن الموت"، وقد رفض المعتقلين الخروج من زنازينهم وأعلنوا نيتهم الإقدام على محاولات انتحار جماعية في حال تم إجبارهم على الترحيل. وعقب اقتحام قوات الأمن الزنازين مدعومة بتعزيزات إضافية واستخدام الهراوات والعصي، أقدم نحو 12 معتقلًا على محاولات انتحار بقطع شرايين أيديهم وابتلاع الأدوية، احتجاجًا على قرار الترحيل القسري، وتمكنت قوات الأمن من إجبارهم على الخروج بالقوة، وأعلن المعتقلون فور وصولهم إلى سجن الوادي الجديد دخولهم في إضراب كامل عن الطعام، مطالبين بتنفيذ الوعود التي تلقوها من ضابط الأمن الوطني في سجن أبو زعبل، والذي تعهد بعدم ترحيلهم إلى الوادي الجديد، والاكتفاء بنقلهم مؤقتًا إلى سجن المنيا لحين تسكينهم في سجون قريبة من محل إقامتهم.

كذلك رصدنا في سجن برج العرب وتحت إشراف كلٍّ من الضابط « حمزة المصري » والضابط « عمرو عمر » تم تنفيذ عملية تجريد قاسية ومهينة داخل عنبر (22)، رافقها إغلاق كامل للتريض ومنع المعتقلين من الخروج، وخلال هذه العملية أُجبر المعتقلون على الوقوف ووجوههم إلى الحائط لأكثر من ساعة ونصف، كما جرى بعثرة متعلقاتهم الشخصية وإتلاف بعضها، وفُقد جزء من احتياجاتهم الأساسية.

بالنظر إلى ما سبق، ترى منظمات تحالف «المادة 55» أن الأوضاع السائدة داخل السجون ومقار الاحتجاز في مصر لا يمكن اعتبارها مجرد حالات فردية أو تجاوزات استثنائية كما تدّعي وزارة الداخلية، بل تعكس نمط ممنهج في إدارة ملف المحتجزين، وبشكل خاص أولئك المحتجزين على خلفيات سياسية.

وتؤكد المنظمات أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتبعها السلطات المصرية تجاه المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز، قد ساهمت في ترسيخ هذه الانتهاكات وتحويلها إلى ممارسات مؤسسية داخل منظومة السجون. إذ لم يُحاسب أي مسؤول أمني أو قيادي رغم توثيق الانتهاكات المتكررة من قبل جهات حقوقية مستقلة.

كما تحذر المنظمات من أن استمرار هذه السياسات من شأنه أن يزيد من المخاوف المتعلقة بمصير المحتجزين، خاصة في ظل تزايد نداءات الاستغاثة الواردة من داخل أماكن الاحتجاز، إلى جانب التدهور المستمر في الظروف المعيشية داخلها.

وفي هذا السياق، تشدد المنظمات على أن للمحتجزين حقوقاً أصيلة لا يجوز المساس بها، وهي حقوق مكفولة بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها الحق في السلامة الجسدية والنفسية، والحق في الحصول على الرعاية الصحية والغذاء اللائق، والحق في التواصل مع العالم الخارجي، بما يشمل زيارة الأسرة والمحامين، والحق في الطعن على قانونية الاحتجاز أمام جهة قضائية مستقلة. وتؤكد المنظمات أن احترام هذه الحقوق يُعد حجر الأساس لأي منظومة عدالة جنائية تلتزم بصون الكرامة الإنسانية.

وبناءً على ما تقدم، يطالب تحالف «المادة 55» بضرورة فتح تحقيق عاجل ومستقل في الانتهاكات الموثقة داخل أماكن الاحتجاز، ومساءلة المسؤولين عنها وفقاً لأحكام القانون المصري والمعايير الدولية ذات الصلة، بما يضمن إنهاء سياسة الإفلات من العقاب. كما يدعو التحالف إلى الالتزام الكامل بتطبيق القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء، ولائحة السجون المصرية، ووقف كافة الممارسات التي تتعارض معها، مع ضمان توفير مقومات الحياة الكريمة التي تصون إنسانية المحتجزين وتحترم حقوقهم الأساسية.

تحالف المادة 55 : <https://www.facebook.com/Article55egypt>



 **article55egypt**

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان -
الشبكة المصرية لحقوق الإنسان - نجده لحقوق الإنسان



الشبكة المصرية
لحقوق الإنسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

نجدة لحقوق الإنسان
Najda Human Rights

نجدة